

مرحلة البحث والاستكشاف

تعد هذه المرحلة أول خطوة في عملية استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي ، وتتمثل في البحث أو التحري عن المنطقة التي يحتمل تواجد المادة الهيدروكربونية (النفط) في طبقاتها الأرضية والتي تسمى المكنن النفطي، وذلك من خلال دراسة المنطقة و اجراء المسح الجيولوجي والجيوفيزيائي لمساحة شاسعة من الأراضي اليابسة أو التي تغمرها المياه لتحديد المنطقة التي يتوقع وجود النفط فيها (أي تحديد المناطق التي ستجري بها عمليات حفر الآبار الاستكشافية)، لتحصل الشركات النفطية بعدها على الرخصة القانونية (عقد أو حق الامتياز Shooting Rights) التي تخولها حق الاستكشاف المعمق وحفر الآبار الاستكشافية للوصول الى المكنن النفطي في الرقعة الجغرافية المحددة في عقد الامتياز.

و على الرغم من التطور العلمي والتكنولوجي للمسوحات الآنفة الذكر إلا انها لا تعطي نتائج دقيقة، فقد تكون نتيجة البحث والاستكشاف ايجابية ، ولكن بعد حفر الآبار الاستكشافية نصل الى نتيجة سلبية .

وتصنف المبالغ المنفقة في هذه المرحلة الى :

1- النفقات الرأسمالية : وتشمل على :

أ. الموجودات الثابتة : وتشمل الأراضي المملوكة من قبل الشركة والمباني والانشاءات والاثاث .

ب. الموجودات المتحركة : وتشمل المكنن والمعدات المستعملة في عملية البحث والاستكشاف، وتتصف هذه الموجودات بان عمرها الانتاجي طويل الأمد، ويمكن استعمالها في عدة مناطق بحث واستكشاف اخرى بشرط ان لا تكون عملية نقلها من منطقة الى اخرى تؤدي الى تلفها أو صعوبة اعادة استعمالها من جديد (أي الشركة لها حق التصرف المستقبلي بها بعد انتهاء عملية البحث والاستكشاف في الرقعة الجغرافية الحالية).

2- النفقات الجارية: وتشمل المبالغ كافة التي تنفق من تاريخ الحصول على حق أو رخصة القيام بعملية البحث والاستكشاف لغاية الوصول الى نتيجة أولية بتوقع وجود النفط والغاز في الرقعة الجغرافية أو المنطقة التي تمت فيها عملية البحث والاستكشاف (أي لغاية البدء بعملية حفر الآبار الإستكشافية).

كما يمكن تصنيفها الى :

أ- نفقات ملموسة

ب- نفقات غير ملموسة

النفقات الملموسة هي الأموال التي تنفقها الشركات لشراء الموجودات الثابتة والموجودات المتحركة التي تستعمل في عمليات البحث والاستكشاف في عدة رقع جغرافية. أما النفقات غير الملموسة فهي تمثل قيمة المستلزمات السلعية والخدمية التي تنحصر منفعتها وفائدة استخدامها في عملية البحث والاستكشاف في رقعة جغرافية واحدة (عقد الامتياز واحد) ولا يمكن للشركة ان تستفيد منها في عمليات لاحقة. وعليه، تعد النفقات التعاقدية والنفقات الجارية من النفقات غير الملموسة.

ومن الجدير بالذكر تم اعتماد هذا التصنيف في المعالجة المحاسبية لنفقات البحث والاستكشاف على وفق المعيار الدولي (IFRS 6).

طرائق معالجة نفقات البحث والاستكشاف غير الملموسة:

ذكرنا آنفاً إلى أن هذه المرحلة تتطلب انفاق أموال طائلة قد يكون لها عائد يفوق الأموال المنفقة بشكل كبير وقد لا يكون لها عائد (أي بمعنى آخر عدم دقة التنبؤ بنتائج عملياتها)، فضلاً عن حاجة عملية البحث والاستكشاف لمدة زمنية ليست بالقصيرة أو طويلة نسبياً، ومن هنا نشأت مشكلة حقيقية للمحاسب تتمثل في كيفية معالجة (معاملة) هذه النفقات، ولذا توجد ثلاث طرائق لمعالجة نفقات البحث والاستكشاف هي :

أولاً- طريقة النفقات الايرادية **Revenue Expenditure Method**:

بموجب هذه الطريقة تعد جميع نفقات مرحلة البحث والاستكشاف ايرادية ، وتغلق في حساب الأرباح أو الخسائر لسنة تحققها بغض النظر عن وجود النفط والغاز بكميات تجارية من عدمه في الرقعة الجغرافية التي تمت فيها عملية البحث والاستكشاف .ان أهم مبررات مؤيدي تطبيق هذه الطريقة هي:

1- يعد النفط أصلاً متناقصاً لا يمكن تعويضه أو استبداله إلا باكتشاف احتياطات جديدة. وعليه ، تعد هذه النفقات من النفقات الدورية (المتكررة) اللازمة لبقاء الشركة واستمرارها في تأدية نشاطها، حيث انها نفقات شبه ثابتة تقوم الشركة بانفاقها من سنة لأخرى للحصول على احتياطات نفطية جديدة بدلاً عن احتياطاتها المستنفدة لضمان استمرارها في ممارسة نشاطها.

2- بما انها نفقات دورية شبه ثابتة تقوم الشركة بانفاقها من سنة لآخرى ، لذا فان تأثيرها على نتيجة النشاط سوف لن يتغير كثيراً من سنة لآخرى (أي عدم حصول تقلب في نتيجة النشاط من سنة لآخرى) سواء تم استنفادها كلياً في سنة انفاقها أو رسملتها وتاجيل استنفادها على عدد سنوات الاستفاداة منها.

3- تعد غالبية هذه النفقات خسائر لان غالبية المناطق التي يشملها البحث والاستكشاف لن تكون منتجة للنفط . وعليه، رسملة هذه النفقات والافصاح عنها بوصفها موجودات في الميزانية العامة (كشف المركز المالي) يعد اجراء غير صحيح، لانه يؤدي الى الافصاح عن موجودات لا تولد ايرادات (موجودات وهمية) ، ولذا **يفضل عدها نفقات ايرادية تماشياً مع سياسة الحيطة والحذر (قيد التحفظ المحاسبي) .**

4- ان العلاقة ما بين نفقات البحث والاستكشاف لمنطقة معينة والايادات المتحققة من الاحتياطات النفطية التي ستستخرج منها مستقبلاً ليست متكافئة بحيث تمكن من اجراء مقابلة دقيقة ما بين النفقات المرسملة والايادات المتحققة عنها (أي الأصل والايادات التي يولدها هذا الأصل).

أما المعارضين لتطبيق هذه الطريقة فلهم تبريراتهم الآتية:

- 1- من الخطأ معاملة المناطق المنتجة التي يتولد عنها اصول معاملة مماثلة مع المناطق غير المنتجة التي لا يتولد عنها اصول، حيث يعني هذا الاجراء عدم التمييز ما بين النفقات الرأسمالية والنفقات الايرادية.
- 2- عدم اتفاقها مع مبدأ المقابلة (Matching Principle) الذي يقضي " الاعتراف بالمصروفات في المدة نفسها التي يتم فيها الاعتراف بالايرادات التي ولدتها" .
- 3- تؤدي الى نتائج خاطئة، لان تطبيقها يؤدي الى تخفيض كل من قيمة الاصول المتناقصة (Understate Value) المعترف بها في قائمة المركز المالي، وصافي الدخل المعترف به في حساب الأرباح أو الخسائر ، بسبب تحميل كافة المبالغ المنفقة على حساب الأرباح أو الخسائر بوصفها نفقات ايرادية ، وهذا يجعل البيانات المالية لا تفصح أو لا تعبر بصورة عادلة عن الوضع المالي للشركة .
- 4- تؤدي الى حدوث تذبذبات كبيرة في نتيجة النشاط من سنة لأخرى.

ثانياً - طريقة النفقات رأسمالية Capital Expenditure Method :

بموجب هذه الطريقة تعد جميع نفقات مرحلة البحث والاستكشاف رأسمالية، ويتم الافصاح عنها في الميزانية العامة للشركة بغض النظر عن وجود النفط والغاز بكميات تجارية من عدمه في الرقعة الجغرافية التي تمت فيها عملية البحث والاستكشاف . ان أهم مبررات مؤيدي تطبيق هذه الطريقة هي :

- 1- تتطلب طبيعة هذا النشاط البحث والاستكشاف عن النفط في رقعة جغرافية شاسعة من أجل العثور على وجود النفط في جزء منها (مناطق محددة منها)، وهذا يعني ان السبب من انفاق هذه الاموال الكبيرة هو لغرض تحديد المناطق المنتجة للنفط ، ولذا يفضل عدّها نفقات رأسمالية وتحميلها على تكلفة الآبار المنتجة ، لأن الأعراف أو الممارسات المحاسبية تشير الى ان كل ما ينفق من أجل الحصول على أصل ثابت

يعد نفقة رأسمالية .

2- تؤدي هذه الطريقة الى الاستقرار وعدم التذبذب في نتائج النشاط التي تحققها الشركة من سنة الى سنة اخرى (أي تطبيق هذه الطريقة يؤدي الى تمهيد الدخل Income Smoothing).

أما مبررات المعارضين لتطبيق هذه الطريقة فهي كما يأتي:

1- من الخطأ معاملة المناطق المنتجة التي يتولد عنها اصول معاملة مماثلة للمناطق غير المنتجة التي لا يتولد عنها اصول لان هذا يعني عدم التمييز ما بين النفقات الرأسمالية والنفقات الايرادية.

2- تؤدي الى نتائج خاطئة، لان تطبيقها يؤدي الى زيادة كل من قيمة الاصول المتناقصة (Overstate Value) المعترف بها في الميزانية العامة ، وصافي الدخل المعترف به في حساب الأرباح أو الخسائر ، بسبب تحميل كافة المبالغ المنفقة على حساب العقود المنتجة بوصفها نفقات رأسمالية ، وهذا يجعل البيانات المالية لا تفصح أو لا تعبر بصورة عادلة عن الوضع المالي للشركة .

3- تؤدي الى الاخلال بموضوعية حساب الأرباح أو الخسائر لعدم افصاحه عن الخسائر المتحققة من جراء التنازل عن المناطق غير المنتجة .

4- تؤدي الى الاخلال بموضوعية الميزانية العامة، لانها ستفصح عن موجودات لا يقابلها أصول حقيقية مما يجعلها لا تعبر بصورة صادقة عن المركز المالي للشركة.

ثالثاً - طريقة المجهودات الناجحة

The Successful Efforts Method :

بموجب هذه الطريقة يتم الفصل بين نفقات بحث واستكشاف المناطق المنتجة وعدّها رأسمالية وبين نفقات بحث واستكشاف المناطق غير المنتجة وعدّها ايرادية ، أما نفقات المناطق التي لم تحسم نتائجها بعد ولا زالت عملية البحث الاستكشاف مستمرة فيها فيتم

رسملتها مبدئياً بوصفها تكلفة مؤجلة (حساب عقود امتياز غير معدة)، وعند ظهور النتائج ايجابية يتم تحميلها على حساب العقود المنتجة بوصفها موجودات يفصح عنها في الميزانية العامة، وعند ظهور النتائج سلبية يتم تحميلها على حساب حساب عقود امتياز متنازل عنها بوصفها خسارة تعلق في حساب الأرباح أو الخسائر. إن مبررات مؤيدي تطبيق هذه الطريقة هي :

1- ان التمييز بين النفقات الرأسمالية والنفقات الايرادية يحقق المعالجة المحاسبية السليمة، ويجعل الكشوفات المالية تعبر بصدق وعدالة عن حقيقة نتيجة نشاط الشركة ومركزها المالي ، وهذا يتوافق مع متطلبات (IFRS 6).

2- تتفق مع مبدأ المقابلة (Matching Concept) والقاضي بمقابلة الايرادات مع المصروفات التي ولدتها في السنة نفسها.

3- تتماشى هذه الطريقة مع سياسة أو ممارسة الحيطة والحذر (التحفظ المحاسبي)، حيث تقضي الى وجوب الأخذ بالحسبان أي خسارة متحققة ، وعدم تضخيم قيمة الموجودات (الاعتراف بموجودات غير حقيقية لا ينتج عنها ايرادات) .

ويعاب على هذه الطريقة بان طبيعة عملية البحث والاستكشاف تحتاج الى مدة زمنية طويلة نسبياً، مما يتطلب الامر الى ظهور حساب وسيط (حساب نفقات معلق) في الميزانية العامة في نهاية السنة المالية، وهذا يعني تأجيل استنفاد نفقات السنة الحالية الى السنة أو السنوات القادمة لغاية الوصول الى نتيجة نهائية بوجود النفط الخام بكميات تجارية من عدمه .